ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حالة إيران

رؤى وتحليلات

مارس 2025

تأثيرات سياسة إدارة دونالد ترامب

تجاه روسيا والاتحاد الأوروبي على إيران

نسخة الكترونية

WWW.ECSS.COM.EG

رؤى وتحليلات
نشرة تهتم بالشئون الإيرانية
دورية شهرية إلكترونية تصدر عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

اللواء. **محمد إبراهيم الدويري**
نائب المدير العام

أ.د. **محمد كمال**
المستشار الأكاديمي

إشراف وتحريـــر
د. **هدي رؤوف**

المنسق العام
مي سعيد

إخـراج فنـي
إسلام علي

مارس 2025

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف:20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

الفهرس

أولاً- المقال الافتتاحي:

إيران والولاية الثانية لترامب: التصعيد قبل التفاوض	4
ثانيًا- تأثير العلاقات الأمريكية الأوروبية الروسية على إيران	
1. **سياسة "ترامب" المتوقعة** تجاه إيران في ولايته الثانية	7
2. **تأثيرات مُتشابكة:** إلى أين تتجه العلاقات الأوروبية-الإيرانية في سياق التوترات عبر الأطلسي؟	12
3. **انعكاسات التقارب الروسي الأمريكي** على الشراكة بين موسكو وطهران	17
4. **إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية:** سجال ممتد بين التصعيد والتفاهمات	22

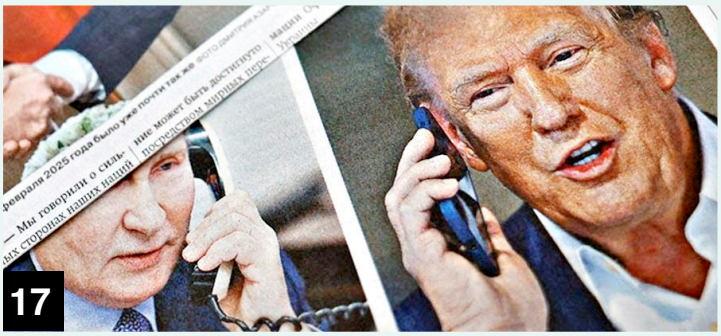

إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية:
سجال ممتد بين التصعيد والتفاهمات

إيران والولاية الثانية لترامب:
التصعيد قبل التفاوض

خلال فترة ولايته من عام 2017 إلى عام 2021، انسحب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015 والمعروفة إعلاميًا بالاتفاق النووي بين طهران والقوى الدولية، وأعاد فرض عقوبات على إيران، وصعد ضد طهران حتى أنه أمر بقتل قاسم سليماني قائد فيلق القدس، وفي حين اعتبرت إيران أن هناك ثأرًا بينها وبين ترامب فإنها قامت بالاستعداد لمجيئه منذ أوضحت استطلاعات الرأي أن القادم في الإدارة الجديدة قد يكون ترامب وليس كاملا هاريس. لذا أعدت إيران البيئة الداخلية؛ حيث جاءت برئيس وحكومة إصلاحية ومعه مجموعة من الدبلوماسيين المعروفين في الغرب ولديهم تجارب ناجحة في التفاوض مع واشنطن. لكن ثمة عدة متغيرات جرت أظهرت التحديات أمام العلاقات الأمريكية الإيرانية، فمن جهة كان توقيع ترامب على مذكرة تطبيق سياسة الضغط الأقصى، وكان الهدف من حملة الضغط الأقصى هو زيادة الضغوط الاقتصادية على إيران من خلال توسيع العقوبات الأمريكية وتشديد فرض العقوبات المفروضة بالفعل، فليس الهدف تغيير النظام، بل إجبار طهران على الحد من برامجها النووية والصاروخية البالستية والحد من الدعم للمليشيات الإقليمية التي تشكل ما يسمى محور المقاومة.

فضلًا عن توقيع مجموعة من العقوبات على قطاع النفط وكل ما ارتبط به من ناقلات وشركات تأمين وشحن وموانئ قد تتعامل مع النفط الإيراني، حتى إن بعض الموانئ الصينية امتنعت عن استقبال ناقلات النفط الإيراني، على الرغم من كون الصين المستورد الأول للنفط الإيراني.

من جهة أخرى بدأ نواب الكونجرس الأمريكي العمل لدفع دول الترويكا الأوروبية من أجل تفعيل آلية سناب باك أو آلية الزناد التي بموجبها يمكن لأي من الدول الموقعة على خطة العمل الشاملة لمشتركة أن تحرك شكوى في مجلس الأمن الدولي بأن إيران لا تمتثل لالتزاماتها في اتفاق 2015 ومن ثَمّ احتمال التصويت لعودة العقوبات الأممية التي سبق وإن تم إلغاؤها من قبل.

من جهة أخرى تدرك إيران أن ترامب على استعداد للتسامح مع العمل العسكري ضدها وخاصة في أعقاب الهجوم الإسرائيلي العلني الأول على إيران في 26 أكتوبر 2024 لكن احتمالات تورط الولايات المتحدة في حرب مع إيران تظل منخفضة.

كذلك جاء التقارب الأمريكي الروسي مؤخرًا والذي على خلفيته بات واضحًا أن تسوية ما تتم بين إدارة ترامب وروسيا على خلفية الحرب الأوكرانية، ولا تستبعد طهران أن تكون جزءًا من تلك التسوية وهنا يطرح التساؤل هل يمكن أن يكون نهج ترامب تجاه روسيا جزءًا منه هو تعطيل مسار التقارب الروسي الإيراني، ومؤخرًا ظهرت التقارير الإعلامية التي تتحدث عن استعداد روسيا للوساطة بين طهران وواشنطن فيما يتعلق بالملف النووي.

من المؤكد أن حملة الضغط الأقصى في ظل ما سبق ستنجح، خاصة وأن الوضع الاستراتيجي لإيران الآن مختلف عما سبق خلال إدارة جو بايدن وحتى مختلف عن السياق الإقليمي خلال ولاية ترامب الأولى، فقد أدت حروب إسرائيل ضد حماس وحزب الله، وسقوط نظام الأسد في سوريا، إلى إضعاف موقف إيران في المنطقة، وأصبح وكلاؤها أقل وأضعف مما كانوا عليه وعلاوة على ذلك، دمرت الضربات الجوية الانتقامية التي شنتها إسرائيل في أكتوبر 2024 الكثير من الدفاعات الجوية الإيرانية؛ مما جعلها عرضة لهجمات عسكرية أخرى.

انغمس هذا السياق الجديد والذي يؤشر لضعف إيراني حاليًا في تعميق المشاكل الاقتصادية والاضطرابات الداخلية في إيران؛ مما انعكس على إقالة وزير الاقتصاد عبد الناصر همتى ودفع جواد ظريف نائب الرئيس الإيراني للشئون الاستراتيجية لتقديم استقالته ومن المحتمل أن يصوت مجلس الشورى الإيراني على سحب الثقة ثم إقالة كلا من وزيري الطاقة والنفط.

الأمر الذي أعاد للواجهة الجدل حول جدوى التفاوض مع ترامب، بل إن الرئيس بزشكيان الذي كان يطالب بالتفاوض مع واشنطن صار يتحدث عن

صعوبة ذلك في ظل تراجع المرشد عن الموافقة على المفاوضات وأن إيران لن تتفاوض تحت ضغط وعقوبات.

من جهة أخرى يسود داخل إيران أن هناك استهدافًا لها يبرز من خلال الدعاية السلبية حولها دوليًا، إذ إلى جانب تصعيد الخطاب من قبل الرئيس الأمريكي وأعضاء فريق الأمن القومي والسياسة الخارجية الأمريكية ضد إيران، كان هناك تطور جديد يشير إلى هدف تكثيف الأجواء ضد إيران وبالتالي إضفاء الشرعية على أي سياسات مقبلة ضد إيران.

فقد قال رافائيل جروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في بيان موقف ألقاه في الاجتماع الفصلي لمجلس محافظي الوكالة: "منذ تقريري السابق، ارتفعت احتياطيات إيران من اليورانيوم حتى نقاء 60 في المائة من اليورانيوم 235 من 182 كيلوغرامًا في الربع السابق إلى 275 كيلوغرامًا. إيران هي الدولة غير النووية الوحيدة التي تقوم بالتخصيب إلى هذا المستوى، وهذا سبب لقلق بالغ بالنسبة لي". وفي جزء آخر من خطابه، اتهم غروسي إيران بالإخفاء، كما قال إن "إيران تقول إنها أعلنت عن جميع المواد والأنشطة والمواقع المطلوبة بموجب اتفاقية ضمانات معاهدة حظر الانتشار النووي. ومع ذلك، فإن هذه التصريحات تتناقض مع جزيئات اليورانيوم ذات الأصل البشري التي عثرت عليها الوكالة في مواقع غير معلنة في إيران.

كل تلك التطورات إما قد تدفع إيران للتعنت والعودة للهجة العدائية والتصعيد ضد ترامب وهو أمر غير مرجح في ظل استعداد إيران منذ فترة لولاية ترامب واستعدادها للتفاوض المباشر مع واشنطن، أو أن تتجه إيران وواشنطن نحو تسريع المفاوضات والوصول لاتفاق وهو أمر مرجح في ظل تعدد الوسطاء الراغبين في التوسط بين طهران وواشنطن وعلى رأسهم روسيا والمملكة العربية السعودية، كما أن إيران تريد التعجيل بالاتفاق مع ترامم وإعطاءهح مما يريده من صفقات حتى يتباهى بإنجاز اتفاق آخر في الشرق الأوسط بعد اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، كما أن إيران تسبق الوقت قبيل انتهاء موعد آلية سناب باك في أكتوبر المقبل.

د. **هدى رؤوف**

رئيس وحدة الدراسات الإيرانية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

1- سياسة «ترامب» المتوقعة تجاه إيران في ولايته الثانية

د. **مها علام** - رئيس وحدة الدراسات الأمريكية – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مع فوز الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بولاية ثانية غير متتالية، تجذب سياسة واشنطن الخارجية تجاه طهران المزيد من الاهتمام والتحليل، ولا سيما في ضوء نهج "أقصى ضغط" الذي تبناه "ترامب" خلال ولايته الأولى. وفي ضوء التغيرات الكبرى التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط على مدار العام الماضي، وفي مقدمتها إضعاف شبكة الوكلاء الإيرانيين، ووقوع ضربات مباشرة بين إسرائيل وإيران، بل وسقوط النظام السوري الموالي لطهران، تتزايد التساؤلات بشأن السياسة الأمريكية المتوقعة تجاه إيران، وبالأخص مع تشكيل إدارة أكثر "ترامبية" مقارنة بالفترة الرئاسية الأولى.

عقد من السياسة المتأرجحة

بعد مفاوضات شاقة استمرت لقرابة العامين بين إيران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بجانب ألمانيا، تم توقيع الاتفاق النووي الإيراني (خطة العمل الشاملة المشتركة) في 14 يوليو 2015، وقد اعتبره الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" يقطع أي طريق "أمام إيران للحصول على أسلحة نووية"، مشيرًا إلى أن هذه الصفقة "تجعل العالم أكثر أمنًا". وفي 20 يوليو 2015، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم (2231)، والذي أيد فيه (خطة العمل الشاملة المشتركة).

وبعد وصوله لسدة الحكم في ولايته الأولى، قرر الرئيس "ترامب" في 8 مايو 2018 الانسحاب من الاتفاق النووي مع طهران، والاتجاه لفرض المزيد من العقوبات عليها. ومن ثَمّ، لم يؤدِ انسحاب واشنطن الأحادي الجانب من الاتفاق إلى إعادة فرض العقوبات التي رُفعت تطبيقًا للقرار (2231)، وهو ما دفعها للضغط من أجل تفعيل بند آلية "الزناد" المنصوص عليه في القرار، لكن محاولتها باءت بالفشل بسبب انسحابها من الاتفاق.

ظلت العقوبات سارية خلال إدارة "جو بايدن"، لكنها لم تكن صارمة بالقدر الكافي، وبالأخص في ضوء حرص إدارة "بايدن" على إحياء الاتفاق النووي أو حتى التوصل لنسخة جديدة معدلة منه. الأمر الذي أدى إلى توجيه العديد من الانتقادات للإدارة الديمقراطية بسبب التساهل في تطبيق العقوبات من جانب، وتخفيف القيود المرتبطة بمبيعات النفط من جانب آخر. مما يعني أن تمازج التراخي الأمريكي في إنفاذ العقوبات مع القدرة الإيرانية على التهرب منها قد أسهم في زيادة الصادرات النفطية الإيرانية ورفع احتياطات النقد الأجنبي لديها. وهو ما علقت عليه وزيرة الخزانة الأمريكية "جانيت يلين" في مارس 2023، حينما أشارت إلى فشل آلية العقوبات في تقويض سلوك طهران المزعزع للاستقرار.

وتعليقًا على ذلك، فقد اعتبرت الدراسة الصادرة عن معهد الشرق الأوسط تحت عنوان (ما وراء "الضغوط القصوى" في السياسة الأمريكية تجاه إيران: الاستفادة من الشركاء الإقليميين لاحتواء تصرفات إيران وتشكيل خياراتها المستقبلية) أن التركيز الضيق للسياسة الأمريكية عبر أربع إدارات ("جورج بوش" الابن، و"أوباما"، وولاية "ترامب" الأولى، و"بايدن")، على تقييد البرنامج النووي الإيراني قد أدى إلى إضعاف التركيز على القضايا المهمة الأخرى، ومنها: شبكة الوكلاء الإيرانيين، والإضرار باستقرار المنطقة، ناهيك عن إغفال دور الشركاء الإقليميين في التعامل مع المسألة الإيرانية.

ومن جانبه، اعتبر "ترامب" خلال حملته الانتخابية أن "بايدن" قد أضعف نهج "أقصى ضغط" الذي تبناه خلال ولايته الأولى بسبب التطبيق غير الصارم للعقوبات. كما وجه "ترامب" اللوم إلى إدارة "بايدن" مشيرًا إلى أن السبب الأساسي لهجوم السابع من أكتوبر 2023 يكمن في سياسة الإدارة المتساهلة مع طهران وموافقتها على توقيع صفقة الرهائن. وفي حديثه، بتجمع حاشد بولاية بنسلفانيا، قال "ترامب" إن عملية "طوفان الأقصى" والهجمات الجوية الإيرانية على إسرائيل في 13 أبريل 2024 "لم تكن لتحدث لو كنت في المنصب". وردًا على الأنباء المتعلقة بقيام إيران باختراق حملته الانتخابية، أوضح "ترامب" أن طهران وغيرها من الدول لن تتوقف لأن "الحكومة الأمريكية ضعيفة وغير فاعلة"، متعهدًا بأن هذا المشهد "لن يدوم طويلًا"، في إشارة ضمنية منه إلى تغير السياسة الأمريكية في أعقاب فوزه.

مشهد إقليمي مغاير

على الرغم من وجود فترة رئاسية أولى يمكن أن تحدد أطر تحرك الرئيس "ترامب" تجاه إيران في ولايته الثانية، فإن هناك تغيرات كبيرة على الأرض يمكن أن تعمل كمحددات لسياسة واشنطن الجديدة تجاه طهران. بعبارة أخرى، شهد الشرق الأوسط عددًا من التطورات والتحولات المهمة التي جعلته

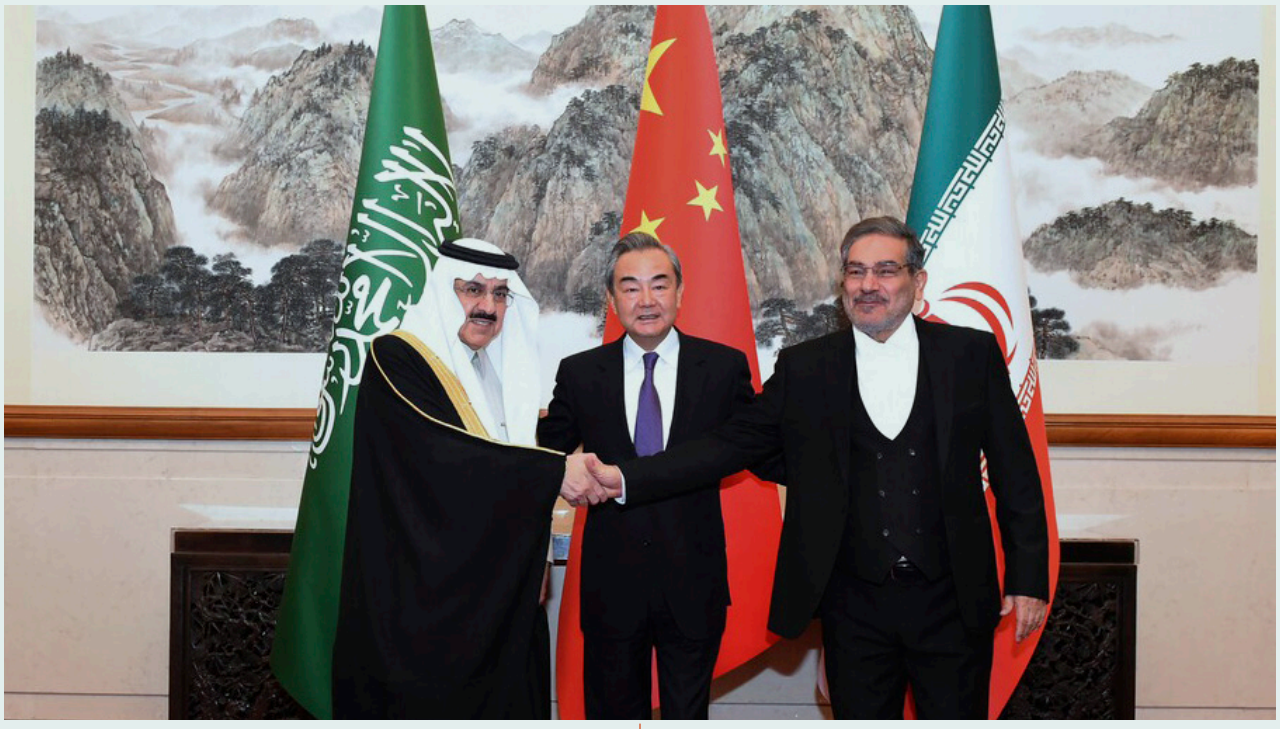

مختلف تمامًا عما اعتاد "ترامب" أن يتعامل معه خلال ولايته الأولى، وهو ما يُمكن أن يحمل مزيجًا جديدًا من الفرص والقيود أمام سياسة واشنطن في المنطقة، ومن أبرزها:

الجموح الإسرائيلي في المنطقة:

لم يشهد عام 2024 مواجهات إسرائيلية أدت إلى إضعاف شبكة الوكلاء الإيرانيين فقط، وإنما شهد أيضًا مواجهات إسرائيلية إيرانية مباشرة وصلت إلى استهداف الداخل الإسرائيلي، حتى وإن أدت إلى خسائر محدودة. واتصالًا بذلك، وفي خضم التلويح الإسرائيلي المتكرر بشأن استهداف إيران، كان لـ "ترامب" تصريح لافت في أكتوبر 2024 مؤداه موافقته على ضرب إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية. وهو التصريح الذي تغير كلية في يناير 2025، حينما قال "ترامب": إنه "سيكون من الجيد حل المشكلات المرتبطة بإيران من دون إقدام إسرائيل على ضرب منشآتها النووية". وعلى النقيض من ذلك، فقد أفاد موقع "الحرة" في فبراير 2025 بوجود تقييمات استخباراتية أمريكية تشير إلى وجود ميل إسرائيلي صوب شن هجمات على المنشآت النووية الإيرانية خلال العام الجاري استغلالًا لحالة الضعف التي تمر بها إيران.

وقد كشفت صحيفة "وول ستريت جورنال" عن وجود اعتقاد لدى إسرائيل مفاده أن "ترامب" سيكون أكثر دعمًا للهجمات الإسرائيلية مقارنة بـ "بايدن"، وهو ما سوف يدفع إسرائيل للضغط على إدارة ترامب من أجل المشاركة في هذه الهجمات.

ضعف إيران الاستراتيجي:

لسنوات عمدت طهران إلى بناء شبكة من الأذرع والوكلاء التي تسمح لها بتحقيق أهدافها في المنطقة دون الدخول في مواجهة مباشرة مع إسرائيل، إلا أن عام 2024 قد شهد تفككًا واضحًا لهذه الشبكة، ووصل أيضًا إلى دخول طهران إلى حلبة المواجهة المباشرة مع تل أبيب. وقد كشف موقع "أكسيوس"، في أكتوبر 2024، نقلًا عن مصادر إسرائيلية، أن الهجوم الذي شنته إسرائيل ضد إيران أدى إلى تدمير عنصر حاسم في برنامج الصواريخ البالستية الإيراني. علاوة على ذلك، يتجاوز السقوط المفاجئ لنظام بشار الأسد تحجيم نفوذ طهران في منطقة بلاد الشام إلى تحدي نفوذها في المنطقة ككل؛ مما قد يضع قيودًا أمام استراتيجية "وحدة الساحات". ويعكس المشهد الحالي اتجاه إيران لإعادة تقييم حساباتها بطريقة أسهمت في موافقتها على وقف إطلاق النار

بين حزب الله وإسرائيل، وكذا تخليها عن مساندة الرئيس السوري، ناهيك عن خروج أفرادها ومستشاريها العسكريين من الساحة السورية.

تقارب إيران مع محيطها:

شكّل إعلان 6 مارس 2023 عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران لحظة مهمة للشرق الأوسط، وبالأخص مع لعب الصين دور الوسيط لحلحلة تأزم العلاقات بين البلدين. وعلى الرغم من تواضع انعكاساته الإيجابية على المشهد الإقليمي، فإن هناك مؤشرات من جانب السعودية والإمارات على الرغبة في استمرار القنوات المفتوحة مع طهران، وهو ما انعكس في تعليق الرئيس الإيراني "مسعود بزشكيان" على فوز "ترامب" بالقول إن "فوزه لا يمثل شيئًا" بالنسبة لبلاده، إذ إن الأولوية تتعلق بتعزيز العلاقات مع "جيراننا والدول الإسلامية". علاوة على ذلك، فقد شارك النائب الأول للرئيس الإيراني "محمد نصر عارف" في القمة العربية الإسلامية بالرياض، في 11 نوفمبر 2024، والتقى بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، كما زار الفريق الأول الركن فياض الرويلي، رئيس هيئة الأركان العامة السعودية، طهران في 10 نوفمبر 2024، والتقى نظيره الإيراني اللواء محمد باقري. ومن ثَمّ، يتضح أن إيران تستهدف من هذا التقارب تخفيف الحصار السياسي والاقتصادي من جانب، وكذا تحجيم فرص استثمار الخلافات بين إيران وجيرانها من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل من جانب آخر.

النهج المتوقع لـ"ترامب" تجاه طهران

يغلب على أسلوب قيام "ترامب" لمهامه كرئيس للولايات المتحدة الطابع الشخصي وليس الطابع المؤسسي، كما أن خلفيته كرجل أعمال تجعله أكثر ميلًا لمنطق "الصفقات"، ناهيك عن سعيه الدائم لتحقيق إنجازات سريعة وغير متوقعة. وقد علق "جون بولتون"، مستشار الأمن القومي السابق، في مقابلة مع "إيران إنترناشيونال"، بالقول إن سياسة الرئيس "ترامب" تجاه إيران "مشوشة" وتفتقر إلى أي "استراتيجية متماسكة". وفي هذا السياق، وبالاستناد إلى تحليل تصريحات وتحركات "ترامب" تجاه طهران، يتضح أن نهجه المتوقع يقوم على ثلاثة أمور؛ يتعلق بأولها: بالعودة إلى سياسة "الضغط الأقصى"، ويتصل ثانيها: بالتراجع عن هدف إسقاط النظام، ويستند ثالثها: إلى العمل على التوصل إلى صفقة جديدة.

العودة إلى سياسة "الضغط الأقصى":

أعلن الرئيس "ترامب"، في 4 فبراير 2025، في أثناء توقيعه مذكرة رئاسية لإعادة فرض سياسة العقوبات الصارمة ضد إيران، أنه يعتزم استئناف سياسة "الضغط الأقصى" ردًا على محاولة الأخيرة تطوير أسلحة نووية. كما أكدت "تامي بروس"، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، أن واشنطن "ستستخدم كل الأدوات المتاحة لمحاسبة النظام على أنشطته المزعزعة للاستقرار وسعيه للحصول على أسلحة نووية تهدد العالم المتحضر". وفي هذا السياق، فرضت واشنطن عقوبات على أسطول سفن وشبكة دولية مسئولة عن تحويل الإيرادات غير المشروعة إلى الجيش الإيراني. وأوضحت وزارة الخزانة في بيانها أن هذه العقوبات استهدفت أفرادًا وشركات في دول من بينها الصين والهند والإمارات. بالإضافة إلى ذلك، فرضت الإدارة الأمريكية عقوبات جديدة على ستة كيانات مقرها هونج كونج والصين كنتيجة لتهم تتعلق بالتورط في شبكة شراء طائرات بدون طيار إيرانية. ومن جانبه، كشف النائب الجمهوري "جو ويلسون" أن الرئيس" ترامب" أصدر توجيهًا لوزارة الخزانة ووكالات أمريكية أخرى بشأن اتخاذ خطوات فورية لضمان عدم استخدام النظام المالي العراقي من قبل إيران من أجل الالتفاف على العقوبات.

الابتعاد عن هدف إسقاط النظام:

على الرغم مما يجري داخل أروقة الكونجرس من مساعي لتغيير النظام الإيراني، مثل جلسة الاستماع التي عقدتها المجموعة البرلمانية لحقوق

الإنسان والديمقراطية في إيران بمجلس النواب في 27 فبراير 2025، والتي دعت إلى إقامة جمهورية ديمقراطية علمانية خالية من الأسلحة النووية في إيران، فقد أوضح "ترامب" في منشور على منصته "تروث سوشيال"، أن التقارير التي تتحدث عن نية الولايات المتحدة وإسرائيل لـ "تدمير إيران حتى تتحول إلى شظايا، مبالغ فيها بشكل كبير"، مشيرًا إلى رغبته في رؤية إيران "عظيمة وناجحة"، ولكن مع عدم امتلاكها للسلاح النووي. ومن جهته، فقد قال "مسعد بولس"، مستشار "ترامب" للشئون العربية: إن الرئيس لم يتحدث عن "تغيير النظام" في إيران، بل فقط عن "اتفاق نووي"، وهو مستعد "للانخراط في مفاوضات جدية مع النظام الحالي".

التوصل إلى صفقة جديدة:

تعتبر بعض التحليلات أن خلفية "ترامب" التجارية تعزز من فرص إبرام صفقة جديدة مع إيران، ففي الوقت ذاته الذي أعاد فيه الرئيس الجمهوري فرض سياسة "الضغط الأقصى" التي اتبعها في ولايته الأولى، عبر عن استعداده للتفاوض من أجل التوصل إلى "اتفاق يمكن التحقق منه" لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية. ويرى بعض المحللين أن التصريحات المتناقضة لـ "ترامب" هي جزء من أسلوبه التفاوضي الذي يهدف إلى الضغط على خصومه في سبيل إبقائهم في حالة من عدم التوازن. هذا، وقد أبدى "ترامب" رغبته في العمل على "اتفاق سلام نووي موثق"، يسمح لإيران بـ "النمو والازدهار" بشكل سلمي، داعيًا إلى البدء في العمل على هذا الاتفاق فورًا، ومقترحًا إقامة احتفال كبير في الشرق الأوسط عند توقيعه وإتمامه. وتعتبر صحيفة "نيويورك تايمز" أن تعبير "ترامب" عن رغبته في الانخراط في المفاوضات تمثل تحولًا عن ولايته الأولى التي انتقد فيها توقيع الرئيس "أوباما" على الاتفاق النووي.

مجمل القول، إن الإقليم الشرق الأوسط قد شهد عددًا من التغيرات الكبرى التي ستؤثر في سياسة الرئيس "ترامب" تجاه إيران؛ مما يعني أن نهجه الجديد لن يكون مجرد استنساخ لنهج ولايته الأولى، وإنما قد يحمل مجموعة من السمات المميزة، والتي من بينها العمل على التوصل لصفقة جديدة تكون بمثابة نجاح واختراق لإدارته. وهناك مجموعة من العوامل التي تعزز من الوصول لاتفاق يعكس الرؤية الأمريكية، من بينها: حالة الضعف التي تعانيها إيران، ورغبة دول محيطها الإقليمي في وجود ضمانة تقضي على التهديدات الإيرانية، والحيلولة دون اندلاع مواجهات إسرائيلية إيرانية جديدة.

2- تأثيرات مُتشابكة: إلى أين تتجه العلاقات الأوروبية-الإيرانية في سياق التوترات عبر الأطلسي؟

آية عبد العزيز - باحث أول بوحدة الدراسات الأوروبية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

فرضت توجهات السياسة الأمريكية على القوى الأوروبية العديد من التحديات، وذلك في ضوء رؤية الرئيس "دونالد ترامب" بشأن تسوية الصراعات والأزمات الراهنة، إلى جانب إدارة الملفات ذات الأولوية وفي مقدمتها كيفية إدارة العلاقات مع إيران، واستئناف المباحثات بشأن برنامجها النووي، وهو ما دفع القوى الأوروبية إلى التفكير في أهمية الاستقلال الاستراتيجي عن الولايات المتحدة، وزيادة الإنفاق الدفاعي، وإعادة صياغة سياساتهم الخارجية وآليات تنفيذها بما يتوافق مع مصالحهم، ويضمن استدامة الأمن الأوروبي، في محاولة للتعاطي مع النهج الأمريكي الذي بات يُرسخ لفصل جديد من الشراكة والتعاون عبر الأطلسي يستند على تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي في المقام الأول هو ما يرتكز عليه مبدأ "أمريكا أولًا"، والمُنطوي على النهج البراجماتي أُحادي الجانب، ويفتقر إلى التنسيق مع الحلفاء الأوروبيين أو الأخذ في الاعتبار مخاوفهم الأمنية في هذا الصدد.

وعليه، يسعى هذا التحليل إلى تسليط الضوء على تأثير العلاقات الأمريكية-الأوروبية خلال الولاية الثانية لـ"ترامب" في مسار تطور العلاقات الأوروبية-الإيرانية.

تحركات كاشفة

استجابةً للتحولات الدولية والإقليمية، سعت القوى الأوروبية لاستكمال نهجها القائم إزاء إيران في محاولة للتأكيد على أنها لا تزال قادرة على ممارسة تأثير في إيران التي باتت بمثابة تحدي أمني، ليس لتطويرها برنامجها النووي ولتحركاتها المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط فحسب، بل ولدعمها المُتصاعد لروسيا في حربها مع أوكرانيا، وقد تمثلت أبرز مظاهر التحرك الأوروبي على النحو التالي:

- **مواصلة الاحتواء والردع:** شهدت العلاقات الأوروبية-الإيرانية جُملة من التغييرات على مدار العقد الماضي، كانت التحركات الإيرانية هي العنصر الحاسم في تحديد ملامح السياسة الأوروبية نحو طهران وهو ما تجلى في مشاركة القوى الأوروبية أو ما يعرف بـمجموعة (E-3) المُكونة من المملكة المتحدة وألمانيا فرنسا عبر المشاركة في توقيع الاتفاق النووي الإيراني في عام 2015 المُسمى بـ"خطة العمل المشتركة"، والذي بموجبه تم تخفيف العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة الإيراني. كما استمر التزام الاتحاد الأوروبي تجاه إيران في كبح طموحها النووي عقب الانسحاب الأمريكي في عام 2018 وفرضه لسياسة "الضغط الأقصى". فضلًا عن محاولتهم لإقناع واشنطن وطهران خلال إدارة الرئيس "جو بايدن" للعودة للاتفاق، وهو الأمر الذي لم يتحقق على خلفية توجه طهران السابق نحو الصين لتوقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة في عام 2021 لمدة 25 عامًا، والدعم الإيراني لروسيا.
- **وفي إطار الحرب الروسية-الأوكرانية،** تبنى الاتحاد الأوروبي نهجًا رادعًا للتحركات الإيرانية تمثل أبرزها في إدانة دول المجموعة الأوروبية الثلاث تصدير الصواريخ البالستية الإيرانية لروسيا، باعتباره تصعيدًا يُشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الأوروبي، وذلك في بيان صادر في العاشر من سبتمبر 2024، كما اعتمد المجلس الأوروبي جُملة من التدابير التقييدية ضد شركات الطيران الإيرانية، وكذا بعض المسئولين مثل نائب وزير الدفاع الإيراني، في أكتوبر من العام نفسه، على خلفية نقل طهران لطائرات بدون طيار وصواريخ لموسكو. كما اعتبرت المفوضية الأوروبية أن هذا الدعم "غير مقبول" وينبغي أن يتوقف. وفي نوفمبر من العام نفسه أعلن المجلس الأوروبي عن توسيع نطاق العقوبات على طهران من بينها حظر بيع الاتحاد الأوروبي المنتجات المستخدمة في تطوير وإنتاج المسيرات والصواريخ. وخلال التصعيد الإسرائيلي-الإيراني، أدان الاتحاد الأوروبي طهران، ودعا كافة الأطراف إلى خفض التصعيد خوفًا من اتساع نطاقه، ومُؤكدًا على التزامه بأمن إسرائيل.
- **اللجوء لآلية "الرد السريع -snap back":** لا تزال القوى الأوروبية ملتزمة إزاء إيران بأهمية عدم السماح لها بامتلاك سلاحًا نوويًا، وهو ما برهنت عليه من خلال تحذيراتها المتكررة لإيران والتي كانت آخرها التهديد بتفعيل آلية "الرد السريع" في السادس من ديسمبر 2024، بعد نحو شهر من إعادة انتخاب الرئيس "ترامب". إذ أوضحت المجموعة الأوروبية – المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا- في مذكرة لمجلس الأمن الدولي أنه "يتعين على إيران خفض وتيرة برنامجها النووي من أجل خلق البيئة السياسية المواتية لتحقيق تقدم ملموس، والتوصل إلى حل عبر التفاوض".

كما أكدوا "تمسكهم بكافة السبل الدبلوماسية لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي، بما في ذلك استخدام آلية الرد السريع إذا تتطلب الأمر". وقد جاءت هذه الرسالة في أعقاب مذكرة سابقة تم إرسالها للمجلس في السابع والعشرين من نوفمبر من

العام نفسه. وتحمل هذه الخطوة دلالة عدّة منها رغبة القوى الأوروبية في توظيف كافة الآليات التي يمكن من خلالها كبح القدرات النووية الإيرانية قبل انتهاء سريانها بحلول الثامن عشر من أكتوبر 2025؛ الأمر الذي سينعكس على تراجع قدرة المجموعة الأوروبية على المناورة السياسية مع إيران، موازنة سياسة "الضغط الأقصى" الأمريكية. والجدير بالذكر أن "ترامب" خلال ولايته الأولى حاول تفعيل هذه الآلية في عام 2020 ولكن هذا القرار قوبل بالرفض من مجلس الأمن الدولي.

- **إجراء مشاورات استكشافية:** حاولت القوى الأوروبية اتخاذ خطوات تستبق وصول الرئيس "ترامب" للبيت الأبيض عقب فوزه بالانتخابات الرئاسية الأمريكية التي أُجريت في نوفمبر 2024، من خلال عقد لقاءات بين مسئولين ممثلين للمجموعة الأوروبية الثلاثية وإيرانيين تستهدف تهدئة التوترات الإقليمي، وبحث سبل التعاون بشأن البرنامج النووي الإيراني؛ إذ أُجري اجتماع "سري" في جنيف في نوفمبر، تلاه جولة ثانية من المباحثات عقدت بحلول العام الحالي لم يتم الإعلان عن التفاصيل التي نوقشت، ولكن وصف اللقاء من الجانبين بأنه كان "بناء". فيما أشارت بعض وكالات الأنباء الإيرانية بأن اللقاء تناول القضايا ذات الأولوية من بينها الملف النووي، ورفع العقوبات، والأوضاع غير المستقرة في الشرق الأوسط، بدون التطرق إلى التفاصيل.

ويمكن النظر إلى هذه التحركات باعتبارها محاولة استكشافية من قبل الأوروبيين لمعرفة مدى استعداد إيران للتعاون معهم بشأن الملفات المشتركة وفي مقدمتها البرنامج النووي؛ إذ تعتبر طهران الدولة الوحيدة غير النووية القادرة على "تخصيب اليورانيوم بنحو 60% وهي نسبة تقترب من 90% اللازمة لصنع سلاح نووي"، بحسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وذلك بالتزامن مع تبعات عودة "ترامب" التي ستقوض أي جهود رامية لرفع العقوبات بدون تخلي طهران عن طموحاتها في تطوير برنامجها النووي والصاروخي. كما أنها تأتي في توقيت حرج بالنسبة لطهران في ضوء تراجع نفوذها -نسبيًا- خلال الحرب في غزة؛ مما قد يمهد الطريق أمام القوى الأوروبية لإعادة فتح قنوات للحوار تُسهم في تهدئة الأوضاع الإقليمية كركيزة أساسية لاستئناف مسار العلاقات وفقًا للمحددات التي فرضتها التطورات الإقليمية.

محددات حاكمة ومسارات مُحتملة

بالرغم من المحاولات الأوروبية لتهدئة الأوضاع في الشرق الأوسط بما فيها الحد من تنامي تأثير النفوذ الإيراني تمهيدًا لعودة الاستقرار نسبيًا، ومنع التدافع الإقليمي نحو سباق التسلح، فإن حدود الدور الأوروبي في التعاطي مع إيران أضحى مرهونًا بجملة من المحددات التي ستؤطر نمط ومسار العلاقات الأوروبية-الإيرانية خلال الفترة المقبلة والتي تتجلى كالآتي:

فرض سياسة "الضغط الأقصى": أقر الرئيس "ترامب" أهمية عدم امتلاك إيران للسلاح النووي عبر إعادة فرض سياسة "الضغط الأقصى" على طهران في الرابع من فبراير 2025، بموجب مذكرة رئاسية تنطوي على توجيهات لوزيري الخزانة والخارجية بتطبيق المزيد من الإجراءات الرامية إلى "دفع صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر"، كما طالب من الأخير تنفيذ "أقصى قدر من الضغط الاقتصادي" على إيران. وفي هذا السياق، اعتبر "ترامب" المذكرة بأنها "صعبة للغاية" وإنه "كان مترددًا بشأن اتخاذ هذه الخطوة". وفي المقابل، أشار إلى استعداده للحوار مع الرئيس الإيراني تمهيدًا للتوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني لأنه "لا يمكن لإيران امتلاك سلاح نووي". وفي سياق تشدد السياسة الأمريكية تجاه طهران، أوضح "مايكل والتز" مستشار الأمن القومي الأمريكي في السادس عشر من فبراير 2025 بأن إدارة "ترامب" لن تتحدث مع طهران إلا في حالة تخليها عن برنامجها النووي بالكامل، كما أن كل الخيارات مطروحة الآن.

لذا؛ ستكون هذه السياسة بمثابة سلاح ذي حدين سيؤثر في مسار تطور العلاقات الأوروبية-الإيرانية، في سياق ما تشكله طهران من "تحدٍ استراتيجي وأمني رئيسي -بحسب الرئيس الفرنسي- لفرنسا وأوروبا والشرق الأوسط"، بالتزامن مع انحسار نفوذها الإقليمي، وخسارتها لديناميكيات جبهات الإسناد في معادلة المقاومة والردع الإيرانية، كما ستتوقف ارتدادات سياسة "الضغط الأقصى" على مدى الجهد الأوروبي في وضع تصور لاحتواء إيران بدون انتظار مشاركة الولايات المتحدة التي من المُتوقع أن تستمر في نهجها الأحادي الجانب بشأن طهران، والذي قد يتخلله تدخل روسي في إطار التفاهمات الراهنة بينهما حول أوكرانيا.

- **التقارب الأمريكي-الروسي:** أثار "لقاء الدرعية" الذي استضافته الرياض بين المسئولين الروس ونظائرهم الأمريكيين، الذي استهدف التشاور بشأن وضع أسس لإجراء تفاهمات روسية-أمريكية بالتزامن مع بحث ملامح اليوم التالي في أوكرانيا، العديد من التساؤلات حول مستقبل العلاقات الروسية-الإيرانية، وذلك بعد ثلاث سنوات من الشراكة الوثيقة بين روسيا وإيران والتي توجت مؤخرًا بتوصلهما إلى اتفاق شراكة استراتيجية شاملة يتضمن التعاون في عدّة مجالات لا سيما التجارة والطاقة والأمن والدفاع، في يناير 2025. واتصالًا بذلك، من غير المُحتمل أن تتخلى روسيا بشكل مباشر عن حليفها الإقليمي. في الوقت ذاته لا يزال حضورها في سوريا غير مستقر بعد سقوط نظام بشار الأسد المُقرب من الكرملين، وتراجع النفوذ الإيراني مقابل التقدم الإسرائيلي في جنوب سوريا مؤخرًا.

و في هذا السياق، بالرغم من تبعات تسوية الحرب في أوكرانيا على أمن واستقرار أوروبا وسلامة وحدة الأراضي الأوكرانية، فإنها تحمل فرصة -نسبية- لأوروبا لإجراء تفاهمات مع إيران بشأن دورها في الإقليم وبرنامجها النووي والصاروخي قد تكون بوساطة صينية. ومن الواضح أن هذه الخطوة ستكون مرهونة بمدى استباقية أوروبا للتنسيق مع بكين في ظل التحولات السريعة التي تمر بها العلاقات الأمريكية-الروسية، وأيضًا مدى رغبة روسيا في التخلي التدريجي بشكل غير مباشر عن طهران، وهو أمر غير وارد الآن رغم ما تشوب العلاقات من حالة قد توصف "بالريبة" أو "عدم الثقة". وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى توقيت زيارة وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" لطهران في الخامس والعشرين من فبراير 2025 والتي قد توحي بوجود رغبة روسية في طمأنة حليفتها، فيما اعتبره البعض أنه قد يمهد الفرصة لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة برعاية روسيا. لذا؛ تواجه القوى الأوروبية مزيدًا من الضغوط في ظل هذا المشهد المتشابك الذي سيكون له صدى على مسار المفاوضات الأوروبية-الإيرانية.

- **تنامي التجاهل الأمريكي لأوروبا:** تمر العلاقات عبر الأطلسي بحالة اختبار كشفت عنها تباينات الجانبين بشأن الموقف من روسيا في إطار تسوية الحرب بدون مشاركة أوكرانية وأوروبية، علاوة على الضغوط الأمريكية المتزايدة على الرئيس "فولوديمير زيلينسكي" للقبول بوقف إطلاق النار بدون أي ضمانات أمنية، إلى جانب وقف كافة المساعدات الأمريكية المقدمة لأوكرانيا. في المقابل سعت القوى الأوروبية وفي مقدمتهم المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا إلى إظهار التزامهم بمواصلة دعم أوكرانيا، والتوجه نحو مزيد من الإنفاق الدفاعي كمبدأ ينبغي أن تعمل كافة الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي على تبنيه خلال القمة الطارئة التي استضافتها لندن في الثاني من مارس 2025، بمشاركة نحو 18 دولة أوروبية إلى جانب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، علاوة على ذلك طرحت رئيسة المفوضية الأوروبية خطة لـ "إعادة تسليح أوروبا" تستهدف تعزيز القدرات الدفاعية للقوى الأوروبية، وتضمن تقديم الدعم لأوكرانيا.

يُضاف إلى ذلك، تصاعد حدة عدم التوافق الأمريكي-الأوروبي بشأن معالجة التحديات العالية

مثل تغير المناخ، علاوة على إدارة العلاقات مع الصين. ومواصلة الضغط عليهم زيادة الإنفاق الدفاعي، والتهديد بفرض المزيد من التعريفات الجمركية على الواردات الأوروبية.

وتتزامن هذه المتغيرات مع التحديات التي تشهدها العديد من الحكومات الأوروبية من انقسامات بشأن سياسات التكتل، وركود اقتصادي نتيجة أزمة الطاقة الناجمة عن التخلي التدريجي عن إمدادات الطاقة الروسية، علاوة على صعود قوى اليمين المتطرف واليسار الشعبوي وتحديدًا منذ انتخابات البرلمان الأوروبي في يونيو 2024 التي عززت من فرص تنامي شعبية هذه القوى السياسية على المستوى الوطني، وهو ما برهنت عليه نتائج الانتخابات الفيدرالية في ألمانيا التي فاز فيها حزب "البديل من أجل المانيا" ليصبح ثاني قوة سياسية في ألمانيا. وقد تكرر هذا السيناريو في فرنسا. وارتباطًا بذلك من المتوقع أن تسهم سياسة "ترامب" في استمرار صعود القوى الشعبوية التي أضحى ينظر بعضها إلى "ترامب" كنموذج "يحتذى به"؛ مما سيسهم في تنامي حدة الانقسامات، وتراجع قدرة أوروبا على التوافق بشأن الاستجابة لمتغيرات البيئة الأمنية والدولية المتتالية لا سيما فيما يتعلق بالحد من الانتشار النووي في الشرق الأوسط.

ختامًا، من المُحتمل أن تدفع سياسة "الضغط الأقصى" إيران نحو مواصلة تطوير برنامجها النووي، ورفض أي مسار للتفاوض مع الولايات المتحدة لإنه "لن يحقق مصالح إيران الوطنية"، وفقًا لما أعلنته الخارجية الإيرانية ردًا على النهج الأمريكي. وفي هذا السياق، قد تحمل هذه الخطوة فرصة للقوى الأوروبية بأن تُعيد صياغة علاقاتها مع إيران، واستئناف الحوار معها، خاصة في ضوء تمسك إيران المُعلن بالنهج الدبلوماسي في العلاقات، ورغبتها في تخفيف تبعات العقوبات على الداخل الإيراني.

وفي الوقت ذاته قد تنذر سياسة "ترامب" بفصل جديد من العلاقات الأوروبية-الإيرانية، يستند على عدم امتثال إيران لأي ضغوط أوروبية قد تُمارس عليها لوقف برنامجها النووي أو احتمالية بدء مرحلة جديدة من المباحثات التمهيدية تتعلق بالتخلي عن طموحها النووي أو الصاروخي بدون ضمانات بتخفيف العقوبات، فضلًا عن تراجع قدرة أوروبا في التأثير فيعلى التفاعلات الدولية والإقليمية نتيجة تجاهل "ترامب" لهم وتحديدًا فيما يتعلق بأوكرانيا والشرق الأوسط.

لذا؛ سيتوقف مسار العلاقات الأوروبية-الإيرانية في هذه الحالة على الاستجابة الأوروبية في التوافق بشأن وضع سياسة محددة إزاء إيران وقادرة على ضمان مصالح الجانبين، وتوظيف التحديات المُحتملة التي قد تشهدها العلاقات الروسية-الإيرانية في ضوء التقارب الأمريكي-الروسي لإعادة التأكيد أوروبا على تأثيرها ودورها الجيوسياسي بما يتناسب مع مقتضيات خريطة النفوذ والسيطرة التي أُعيد تشكيلها في الشرق الأوسط.

3- انعكاسات التقارب الروسي الأمريكي على الشراكة بين موسكو وطهران

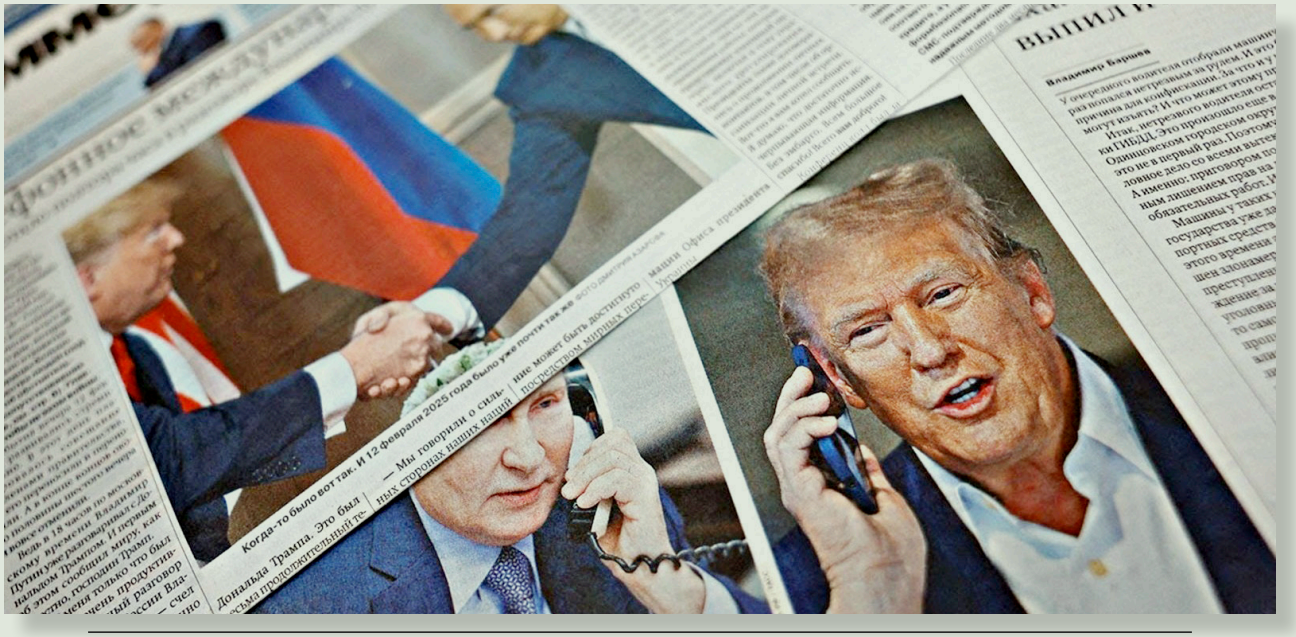

أحمد السيد- باحث أول بوحدة الدراسات الآسيوية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تشهد العلاقات الدولية تحولًا لافتًا مع بوادر تقارب متزايد بين الولايات المتحدة وروسيا خاصة منذ تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منصبه في يناير 2025، وهو تطور يحمل انعكاسات جوهرية على التوازنات الجيوسياسية، لا سيما في الشرق الأوسط. فبعد سنوات من التوتر بين واشنطن وموسكو، يبدو أن المصالح الاستراتيجية المشتركة قد أوجدت أرضية جديدة للحوار بين البلدين؛ مما قد يسهم في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية والدولية.

في هذا السياق، يثار تساؤل محوري حول تداعيات هذا التقارب على العلاقات الروسية الإيرانية، التي بُنيت على أسس التعاون العسكري والاقتصادي في مواجهة الضغوط الغربية والأمريكية. فهل سيؤدي انفتاح موسكو على واشنطن إلى تراجع التزامها تجاه طهران؟ أم أن المصالح الروسية ستظل عاملًا حاسمًا في الإبقاء على هذا التحالف؟ في هذه المقالة، نسعى إلى تحليل أبعاد هذا المشهد واستشراف سيناريوهات العلاقات الروسية الإيرانية في ضوء المستجدات الدولية.

محددات العلاقة الروسية الإيرانية

شهدت العلاقات الروسية الإيرانية تحولات كبيرة على مدار العقود الماضية؛ حيث تطورت من حالة التنافس الإقليمي إلى شراكة استراتيجية في بعض المجالات. منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، اتجهت روسيا لتعزيز علاقاتها مع إيران، خاصة في مجالي الطاقة والدفاع. فقد لعبت موسكو دورًا رئيسيًا في تطوير البرنامج النووي الإيراني؛ حيث أسهمت في بناء محطة بوشهر النووية، كما زودت طهران بمنظومات دفاعية متطورة، مثل منظومة S-300 . ومن الناحية الاقتصادية، ازدادت العلاقات التجارية بين البلدين، لا سيما في قطاعات النفط والغاز، حيث سعت روسيا إلى التعاون مع إيران لمواجهة العقوبات الغربية المفروضة عليهما. كما شهد التبادل التجاري بين موسكو وطهران ارتفاعًا ملحوظًا في الأونة الأخير؛ مما يعكس توجهًا مشتركًا نحو تعزيز الاعتماد المتبادل في مواجهة الضغوط الدولية.

على الرغم من اختلاف الرؤى الاستراتيجية بين موسكو وطهران، خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن كلا البلدين وجدا في بعضهما شريكًا حيويًا لمواجهة التحديات الدولية. فعلى سبيل المثال، ورغم أن روسيا وإيران دعمتا النظام السوري، فإن لكل منهما أهدافًا مختلفة، فبينما تسعى موسكو إلى تثبيت نفوذها في المنطقة وتعزيز علاقاتها مع الدول العربية، تركز طهران على دعم الفصائل المسلحة الموالية لها لتعزيز وجودها الإقليمي. لكنَّ هذا الاختلاف لم يمنع تعاونهما العسكري والاقتصادي، حيث كشفت تقارير حديثة أن روسيا قدمت دعمًا لوجستيًا متزايدًا لإيران لتعزيز قدراتها الدفاعية، كما تبادل الطرفان تقنيات عسكرية متقدمة. في المقابل، زودت إيران روسيا بطائرات مسيّرة متطورة، استخدمتها موسكو في عملياتها العسكرية في أوكرانيا؛ مما يدل على تنامي العلاقة الدفاعية بين البلدين رغم تباين أولوياتهما.

في خطوة غير مسبوقة، وقّعت روسيا وإيران في يناير 2025 "اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة"، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون طويل الأمد في مختلف المجالات، بما في ذلك الأمن، الاقتصاد، التكنولوجيا، والطاقة. نصّت الاتفاقية على التزام الطرفين بتقديم الدعم المتبادل في مواجهة العقوبات الغربية، كما شملت بنودًا تمنع تقديم أي مساعدة لأي طرف ثالث قد يشكل تهديدًا لأحدهما. هذه الاتفاقية تعكس تحول العلاقة الروسية الإيرانية من مجرد تعاون تكتيكي إلى شراكة أكثر عمقًا، إلا أن بعض المحللين لا يزالون يرونها تحالفًا مرهونًا بالمصالح المتغيرة للطرفين. حيث قد يرى البعض بأن روسيا قد تستخدم إيران كورقة ضغط في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة؛ مما يعني أن متانة هذا التحالف ستظل رهينة للمتغيرات الجيوسياسية. ومع ذلك، فإن الاتفاقية تمنح طهران وموسكو فرصة لتعزيز موقفيهما في مواجهة النفوذ الغربي.

لكن الخلاصة هنا، أن العلاقات الروسية الإيرانية تشهد تطورًا مستمرًا وملحوظًا، لكن في الوقت نفسه تفرض التحولات السياسية الدولية تحديات وفرصًا جديدة أمام الطرفين. وبينما تُمثل اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة لعام 2025 خطوة كبيرة نحو تعميق التعاون، فإن استمرار هذه العلاقة يعتمد على مدى تطابق المصالح بين موسكو وطهران في ظل الضغوط الدولية والإقليمية المتزايدة.

دوافع التقارب الروسي الأمريكي في عهد ترامب

مع بداية الولاية الثانية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في يناير 2025، برزت عدة عوامل أسهمت في تعزيز التقارب بين الولايات المتحدة وروسيا. أحد أبرز هذه العوامل هي الرغبة المشتركة في إنهاء الصراع في أوكرانيا، حيث أبدى ترامب استعدادًا لتخفيف العقوبات المفروضة على موسكو مقابل تحقيق تقدم في هذا الملف. بالإضافة إلى ذلك، تلعب المصالح الاقتصادية دورًا محوريًا، خاصة في قطاع الطاقة؛ حيث تسعى الولايات المتحدة إلى استقرار أسواق النفط العالمية؛ مما يتطلب تعاونًا مع روسيا، أحد أكبر منتجي النفط في العالم. كما أن التوازنات الجيوسياسية، خاصة مع تصاعد نفوذ الصين، دفعت واشنطن إلى إعادة تقييم علاقاتها مع موسكو لتعزيز موقفها الاستراتيجي.

هذا وتتميز إدارة ترامب بنهج أكثر انفتاحًا تجاه روسيا مقارنة بالإدارات السابقة. ففي حين فرضت إدارة باراك أوباما عقوبات صارمة على موسكو عقب ضمها لشبه جزيرة القرم عام 2014، اتجهت إدارة ترامب نحو تخفيف هذه العقوبات كجزء من جهود تحسين العلاقات الثنائية. بالإضافة إلى ذلك، أوقفت إدارة ترامب المساعدات العسكرية لأوكرانيا؛ مما يعكس تحولًا في السياسة الأمريكية التقليدية التي كانت تدعم كييف في مواجهة التدخلات الروسية. هذه الخطوات تشير إلى تحول جذري في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه روسيا، مع التركيز على التعاون بدلًا من المواجهة.

في هذا السياق، شهدت العاصمة السعودية الرياض مؤخرًا لقاءً مهمًا بين وزيري الخارجية الأمريكي والروسي، حيث ناقش الجانبان الخطوات التمهيدية لعقد قمة مرتقبة بين الرئيسين فلاديمير بوتين ودونالد ترامب. ويأتي هذا الاجتماع في ظل تسارع الجهود الدبلوماسية بين البلدين لإعادة رسم ملامح العلاقة الثنائية على أسس جديدة تتجاوز التوترات السابقة. ووفقًا لمصادر دبلوماسية، تناول اللقاء قضايا استراتيجية، أبرزها تسوية الأزمة الأوكرانية، ومستقبل العقوبات الاقتصادية، بالإضافة إلى التنسيق في ملفات إقليمية مثل الأمن في الشرق الأوسط. وهذه المباحثات قد تُمهد الطريق لمفاوضات أكثر عمقًا خلال القمة المرتقبة بين الزعيمين "ترامب" و "بوتين".

انعكاسات التقارب الروسي الأمريكي على العلاقات مع إيران

مع تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، ظهرت تساؤلات حول إمكانية تغير موقف موسكو تجاه طهران، خاصة في مجالي التعاون العسكري والاقتصادي. لكن على الرغم من التقارب الروسي الأمريكي، أكدت موسكو استمرار التزامها بتعزيز العلاقات مع إيران. في يناير 2025، وقّعت روسيا وإيران اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة كما ذكرنا، وهي تهدف بذلك إلى تعزيز التعاون في مجالات متعددة، بما في ذلك الدفاع والطاقة. هذا يشير إلى أن روسيا تسعى للحفاظ على علاقاتها مع إيران، مع موازنة مصالحها مع الولايات المتحدة.

لكن في الوقت ذاته، يُمكن أن يؤثر التقارب الروسي الأمريكي في الملفات التي تتشارك فيها موسكو وطهران، مثل الصراع في سوريا والاتفاق النووي الإيراني. فيما يتعلق بسوريا، قد يؤدي التنسيق بين واشنطن وموسكو إلى تقليص الدور الإيراني هناك، حيث تسعى الولايات المتحدة للحد من نفوذ إيران في المنطقة. بالنسبة للاتفاق النووي، أعربت روسيا عن استعدادها للوساطة بين الولايات المتحدة وإيران، بهدف تخفيف التوترات وإعادة إحياء الاتفاق. هذا الدور الوسيط قد يعزز مكانة موسكو كقوة دبلوماسية رئيسية، لكنه قد يضع ضغوطًا على طهران لتقديم تنازلات.

ورغم المخاوف الإيرانية من أن يؤدي هذا التقارب إلى تراجع دعم موسكو لطهران، فإن التحليلات الروسية تشير إلى أن العلاقات بين موسكو وواشنطن لا تزال تواجه عقبات جوهرية، أبرزها مشكلات الثقة المتراكمة. ويرى خبراء روس أن الأولويات الاستراتيجية لموسكو تتجاوز أي انفتاح محتمل على واشنطن، خصوصًا في ظل تنامي التحالف الروسي الإيراني خلال السنوات الأخيرة.

وبحسب آراء محللين بارزين مثل "ألكسندر دوغين" وأندريه بيزروكوف"، فإن أي تحولات في السياسة الأميركية لن تؤدي بالضرورة إلى تغيير جذري في الموقف الروسي تجاه إيران؛ نظرًا لأهمية التعاون بين البلدين في قضايا إقليمية مثل سوريا والاتفاق النووي. كما أن تركيز إدارة ترامب على مواجهة الصين قد يجعل من التقارب مع روسيا خيارًا محدود التأثير، دون أن يصل إلى مرحلة إعادة تشكيل التحالفات الدولية القائمة. ووفقًا لهذه المعطيات، فإن الشراكة الروسية الإيرانية تبدو في الوقت الحالي أكثر ثباتًا، حتى وإن اتجهت موسكو لإعادة ضبط أولوياتها وفقًا للمتغيرات الدولية.

ومن جانبها تراقب إيران بحذر التقارب بين روسيا والولايات المتحدة، وتدرس تأثيره المحتمل في مصالحها الاستراتيجية. على الرغم من ذلك، أكد المسئولون الإيرانيون التزامهم بتعزيز العلاقات مع موسكو. في تصريحات حديثة، أشار السفير الإيراني في روسيا إلى أن طهران ترى في تعزيز العلاقات مع موسكو خطوة استراتيجية، بغض النظر عن التقلبات في العلاقات الدولية. وفيما يتعلق بالجانب الروسي، فقد أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في تصريحات حديثة أن التعاون مع إيران قائم على مصالح استراتيجية طويلة الأمد، ولا يتأثر بأي تحولات في العلاقات الدولية. كما شددت موسكو على التزامها بتنفيذ اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة، التي تم توقيعها في يناير 2025.

السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الروسية الإيرانية

مما سبق قد يتضح أننا أمام عدد من السيناريوهات حول مستقبل العلاقات الروسية الإيرانية في ظل التطورات الراهنة، من هذه السيناريوهات ما يلي:

- **السيناريو الأول:** استمرار الشراكة الاستراتيجية بين روسيا وإيران رغم التقارب الروسي الأمريكي، فرغم التحولات في العلاقات الروسية الأمريكية، يظل السيناريو الأكثر ترجيحًا هو استمرار الشراكة الاستراتيجية بين موسكو وطهران؛ نظرًا لتشابك

المصالح بين البلدين في عدة ملفات رئيسية. إضافةً إلى ذلك، لا تزال موسكو بحاجة إلى الدور الإيراني في ملفات إقليمية مثل سوريا؛ حيث يشكل التعاون العسكري بين الطرفين حجر الأساس في استقرار النفوذ الروسي في الشرق الأوسط. كما أن استمرار الضغوط الغربية على كلا البلدين قد يدفعهما إلى تعميق تحالفهما كجزء من استراتيجيتهما المشتركة لمواجهة العقوبات الأمريكية والأوروبية.

- **السيناريو الثاني:** تقليص روسيا دعمها لإيران نتيجة ضغوط أو تفاهمات مع واشنطن، في المقابل، يبرز سيناريو آخر يتمثل في احتمال أن تضطر موسكو إلى تقليص دعمها لإيران نتيجة تفاهمات أو ضغوط أمريكية. فمع سعي إدارة ترامب إلى تحقيق تقدم في العلاقات مع روسيا، قد يكون هناك مقايضات سياسية تتعلق بالملف الإيراني، مثل تخفيف العقوبات عن موسكو مقابل تقليص دعمها لطهران. وتشير بعض التقارير إلى أن واشنطن قد تسعى إلى إقناع موسكو بعدم تزويد إيران بأنظمة دفاعية متقدمة أو الحد من التعاون العسكري بين البلدين. كما أن المصالح الاقتصادية قد تلعب دورًا في هذا السيناريو، إذ إن موسكو قد تجد فرصًا اقتصادية وتجارية أكثر جاذبية في التعاون مع واشنطن وحلفائها؛ مما قد يدفعها إلى إعادة النظر في مدى التزامها بدعم إيران، خاصةً في ظل العقوبات المفروضة على الأخيرة والتي تعيق بعض أشكال التعاون الثنائي.
- **السيناريو الثالث:** إعادة صياغة العلاقة بين موسكو وطهران ضمن إطار جديد يراعي المصالح المتغيرة للطرفين، أما السيناريو الثالث، فيكمن في إعادة صياغة العلاقة الروسية الإيرانية في إطار جديد يتكيف مع المستجدات الدولية، بحيث لا يكون تحالفًا استراتيجيًا بالكامل. في هذا السياق، قد تلجأ موسكو إلى تبني نهج أكثر براجماتية، بحيث تحافظ على مستوى معين من التعاون مع طهران، لكن ضمن حدود لا تضر بمصالحها مع واشنطن. على سبيل المثال، قد تركز روسيا على التعاون الاقتصادي والتجاري مع إيران، مع تقليص الانخراط العسكري في القضايا الحساسة التي قد تؤثر في علاقاتها مع الغرب. لكن في المقابل إذا أدركت إيران تلك المتغيرات، فقد تسعى إلى تنويع تحالفاتها، من خلال تعزيز علاقاتها مع الصين ودول أخرى لموازنة أي تراجع محتمل في الدعم الروسي. في ظل هذه التغيرات، من المرجح أن تدخل العلاقة الروسية الإيرانية مرحلة جديدة، تتسم بمزيد من المرونة السياسية والتكيف مع التحديات الدولية المتغيرة.

في الأخير، وفي ظل المتغيرات الدولية المتسارعة، ستظل العلاقات الروسية الإيرانية خاضعة لمعادلات معقدة تتأرجح بين المصالح المشتركة والضغوط الخارجية. فبينما توفر الشراكة الاستراتيجية الحالية مكاسب لكلا الطرفين، فإن التقارب الروسي الأمريكي قد يفرض قيودًا جديدة على هذا التحالف؛ مما يستدعي إعادة صياغة العلاقة وفق توازنات دقيقة. وربما تعتمد طبيعة هذه العلاقة المستقبلية على مدى قدرة موسكو وطهران على التكيف مع المستجدات الجيوسياسية، مع الحفاظ على مصالحهما الاستراتيجية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

4- إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية: سجال ممتد بين التصعيد والتفاهمات

د. **سامح شعبان**- باحث أول بوحدة الدراسات الاقتصادية ودراسات الطاقة بالمركز المصري

لطالما كان الملف النووي الإيراني محور توتر دولي؛ حيث تتشابك فيه المصالح السياسية مع الهواجس الأمنية، وسط محاولات مستمرة لتحقيق توازن بين حق إيران في تطوير برنامج نووي سلمي وضمان عدم انحرافه نحو الأغراض العسكرية. في 4 مارس 2023، مثّل البيان المشترك بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) بارقة أمل لإعادة إحياء الحوار والتعاون، بعد سنوات من الشكوك والتوترات. لكن، وكما تكشف التقارير اللاحقة، بما في ذلك تقرير نوفمبر 2024، فإن الطريق نحو حل شامل لا يزال مليئًا بالعقبات.

يستعرض هذا المقال تطورات العلاقة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدءًا من اتفاق 2023، مرورًا بالتحديات التي أوردتها التقارير الأخيرة وصولًا لكلمة المدير العام للوكالة "رافائيل جروسي" أمام مجلس محافظي الوكالة في 3 مارس 2025.

البيان المشترك بين إيران والوكالة: مارس 2023

تم توقيع البيان المشترك في 4 مارس 2023 بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) وإيران، وقد صدر هذا البيان خلال زيارة المدير العام للوكالة إلى طهران؛ حيث التقى مسئولون إيرانيون رفيعو المستوى، بمن فيهم الرئيس الراحل "إبراهيم رئيسي" ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية "محمد إسلامي". وقد جاء هذا البيان بعد مباحثات وصفت بـ"البنّاءة"، في سياق سعي الوكالة لتعزيز التعاون مع إيران بشأن برنامجها النووي، خاصة بعد اكتشاف جزيئات يورانيوم مخصب بنسبة عالية (تصل إلى حوالي 83.7%) في منشأة فوردو، وهي نسبة تقترب من المستوى اللازم لإنتاج سلاح نووي. وقد كانت أهم النقاط الرئيسية للبيان المشترك ما يلي:

أ. التعاون المعزز: اتفق الجانبان على أهمية اتخاذ خطوات لتسهيل التعاون وتسريع حل القضايا العالقة والخاصة بالضمانات النووية.

ب. أنشطة التحقق والمراقبة: أعربت إيران عن استعدادها الطوعي للسماح للوكالة بتنفيذ المزيد من أنشطة التحقق والمراقبة، على أن يتم الاتفاق على التفاصيل في اجتماع فني لاحق في طهران.

ج. الحوار الإيجابي: أكد البيان أن هذا الانخراط الإيجابي يمكن أن يمهد الطريق لاتفاقات أوسع بين الأطراف المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أن البيان المشترك قد جاء في وقت كانت فيه العلاقات بين إيران والوكالة متوترة بسبب قضايا مثل عدم تقديم إيران تفسيرات كافية حول آثار اليورانيوم في مواقع غير معلنة، واكتشاف تخصيب اليورانيوم بمستويات مرتفعة. وقد وصف "جروسي" الزيارة حينها بأنها "مهمة للغاية"، مشيرًا إلى أنها تهدف إلى إعادة الحوار مع إيران إلى مساره الصحيح بعد فترة من الجمود. من جانبها، شددت إيران على أن تعاونها مشروط بالحفاظ على استقلالية الوكالة واحترام حقوقها. هذا البيان أثار تفاؤلًا حذرًا بإمكانية تحسين التعاون، لكن بعد ذلك أبدت الوكالة أسفها في تقارير لاحقة (مثل تقرير سبتمبر 2023) لعدم تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها؛ مما يعكس استمرار التحديات في العلاقة بين الطرفين. وفي تقرير نوفمبر 2024 الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إيران، تم التركيز على تطورات برنامج إيران النووي ومدى تعاونها مع الوكالة. وقد استند هذا التقرير إلى معلومات سرية اطلعت عليها وسائل إعلام مثل وكالة "أسوشيتد برس" و"رويترز".

تقرير الوكالة بخصوص النووي الإيراني وأبرز التطورات: نوفمبر 2024

يعكس تقرير الوكالة الصادر في نوفمبر 2024 والتطورات اللاحقة استمرار التوتر بين إيران والوكالة، مع مخاوف متزايدة من قدرة إيران على الاقتراب من السلاح النووي، خاصة في ظل الصراعات الإقليمية (مثل الاشتباكات مع إسرائيل) وإعادة انتخاب دونالد ترامب؛ مما قد يؤثر في السياسة الأمريكية تجاه إيران. ورغم بعض الخطوات الإيرانية، يبقى التعاون الشامل مع الوكالة محدودًا؛ مما يُبقي الملف النووي الإيراني في حالة غموض وتوتر. ويمكن حصر أهم النقاط في هذا التقرير وكذلك التطورات الرئيسية فيما يلي:

أ. زيادة مخزون اليورانيوم المخصب

أشار التقرير إلى أن إيران زادت مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى 60%، حيث بلغ 182.3 كيلوجرامًا (حوالي 401.9 رطل) حتى 26 أكتوبر

2024، بزيادة 17.6 كيلوجرامًا عن التقرير السابق في أغسطس 2024. ويعد هذا المستوى قريبًا جدًا من درجة التخصيب اللازمة للأسلحة النووية (90%)؛ مما يثير قلق الوكالة. وحسب تعريف الوكالة، فإن حوالي 42 كيلوجرامًا من اليورانيوم المخصب بنسبة 60% (كحد أدنى) تكفي نظريًا لصنع سلاح نووي واحد إذا تم تخصيبه أكثر (مع ملاحظة ما يلي: نظريًا 41.67 كيلوجرام، مع تعديل الفاقد 41.77 كيلوجرام، التقدير العملي 50-42 كيلوجرام).

ب. تحدي المطالب الدولية

أكد التقرير أن إيران "تحدت المطالب الدولية" للحد من برنامجها النووي، واستمرت في تعزيز قدراتها في التخصيب، رغم الضغوط من مجلس محافظي الوكالة والدول الغربية.

ج. تدابير لوقف الزيادة

خلال زيارة المدير العام للوكالة إلى طهران في 14 نوفمبر 2024، ناقش مع مسئولين إيرانيين (بمن فيهم الرئيس مسعود بزشكيان ومحمد إسلامي) إمكانية عدم زيادة مخزون اليورانيوم المخصب بنسبة 60%. وفي 16 نوفمبر، أكد مفتشو الوكالة أن إيران بدأت اتخاذ تدابير تحضيرية لوقف الزيادة في منشآت فوردو ونطنز تحت الأرض، لكن التقرير لم يؤكد التنفيذ الكامل بعد.

د.. عرقلة التعاون

لاحظ التقرير أن إيران لم تتخذ خطوات ملموسة لتحسين التعاون مع الوكالة، رغم مناشدات جروسي. على سبيل المثال، لم تقدم تفسيرات كافية حول آثار اليورانيوم في مواقع غير معلنة.

ومع ذلك، وافقت إيران خلال زيارة جروسي على النظر في تعيين 4 مفتشين إضافيين ذوي خبرة، بعد أن منعت في سبتمبر 2023 بعض المفتشين من دخول البلاد.

ه. ضغوط دولية متصاعدة

جاء التقرير قبيل اجتماع مجلس محافظي الوكالة في 21 نوفمبر 2024؛ حيث أصدر المجلس قرارًا ينتقد إيران لعدم تعاونها الكافي ويطالبها بتوضيحات فورية حول مواقع مشتبه بها. القرار، بدعم من 19 دولة (بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا)، عارضته روسيا والصين وبوركينا فاسو، بينما امتنعت 12 دولة عن التصويت.

و. التطورات اللاحقة في نوفمبر

في 28-27 نوفمبر 2024، أبلغت إيران الوكالة بنيتها تركيب وتشغيل المزيد من أجهزة الطرد المركزي في نطنز وفوردو، لكن التقرير لم يحدد ما إذا كان ذلك يشمل تخصيبًا إلى 60%. هذا القرار جاء ردًا على قرار المجلس؛ مما عكس حينها تصعيدًا إيرانيًا محتملًا.

تقارير الوكالة بشأن تطورات النووي الإيراني: فبراير 2025

يعتبر التقرير ربع السنوي الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخصوص أنشطة إيران النووية والذي نُشر في 26 فبراير 2025، هو آخر تقرير للوكالة في هذا الصدد. ويتضمن هذا التقرير مستندين رئيسيين:

1. تقرير التحقق والرصد في إيران (GOV/2025/8) بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231 لسنة(2015) ، والذي يركز على أنشطة إيران النووية في ضوء التزاماتها السابقة بخطة العمل الشاملة المشتركة .(JCPOA)
2. تقرير اتفاق الضمانات (GOV/2025/9) بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي (NPT) ، والذي يتناول الامتثال الإيراني لالتزاماتها القانونية في إطار الضمانات.

وقد تم توزيع هذين التقريرين على الدول الأعضاء في الوكالة، وأشارا إلى زيادة مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بنسبة 60%، مع استمرار الوكالة في التعبير عن قلقها بشأن الأنشطة غير

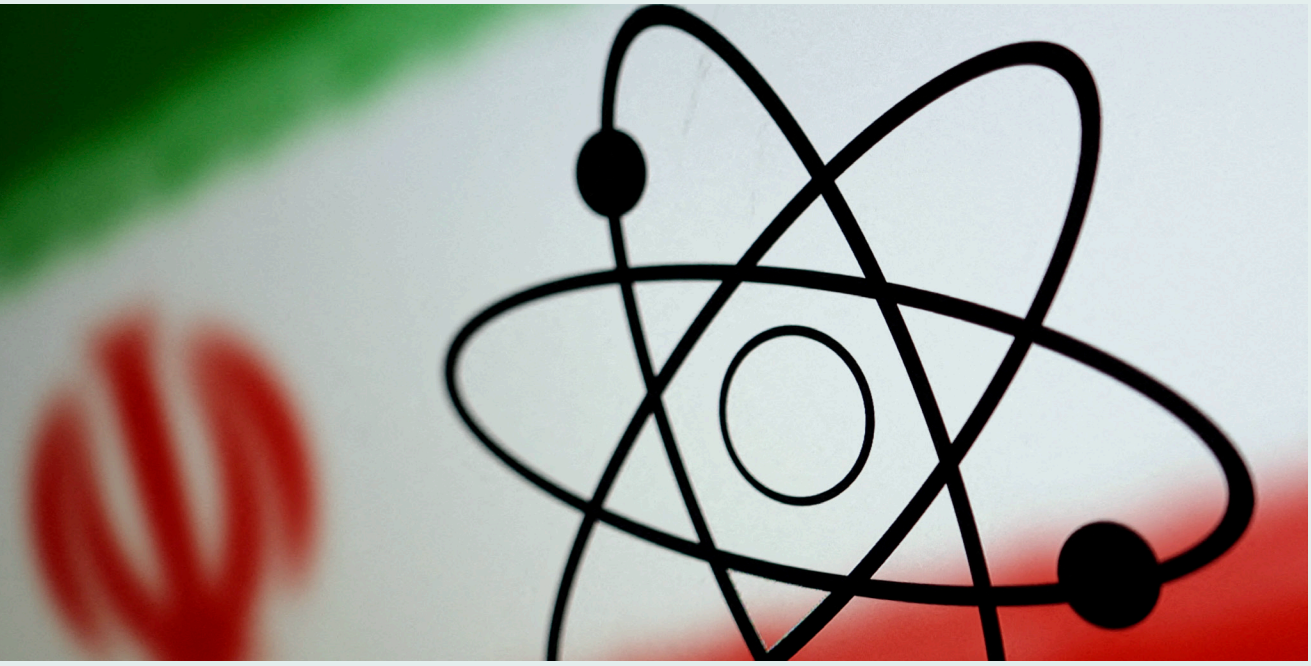

المعلنة وعدم التعاون الكامل من جانب إيران، بما في ذلك رفض تعيين مفتشين إضافيين. كما تزامن هذا التقرير مع كلمة المدير العام للوكالة أمام مجلس المحافظين في 3 مارس 2025.

أهم ما جاء في كلمة المدير العام للوكالة أمام مجلس المحافظين: مارس 2025

أشار المدير العام للوكالة في كلمته التي ألقاها في 3 مارس 2025 أمام مجلس محافظي الوكالة إلى أنه استجابةً لقرار المجلس في نوفمبر 2024، فقد تم الإعلان عن أنه سيتم إعداد تقييمًا شاملًا ومُحدَّثًا حول وجود واستخدام المواد النووية غير المعلنة في إيران، سواء فيما يتعلق بالقضايا السابقة أو الحالية. وقد أكد المدير العام للوكالة في كلمته على أن الانخراط في حوار رفيع المستوى يُعد أمرًا حاسمًا لتحقيق تقدم حقيقي. وأشار المدير العام إلى زيارته الأخيرة لطهران في نوفمبر؛ حيث التقى بالرئيس "مسعود بزشكيان" ووزير الخارجية "عباس عراقجي"، معبرًا عن أمله في إجراء لقاءات أخرى قريبة لمواصلة الحوار وتحقيق نتائج ملموسة. وفي الكلمة التي ألقاها أشار "جروسي" إلى عدد من النقاط المهمة بشأن برنامج طهران النووي، وقد كانت أبرز هذه النقاط ما يلي:

1. زيادة المخزون الإيراني من اليورانيوم عالي التخصيب

- **كشف التقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن ارتفاع مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى 60% من نظير اليورانيوم235-**؛ حيث بلغ 274.8 كيلوجرامًا مقارنة بـ182.3 كلجم في الربع السابق (الثلاث أشهر الماضية). يُثير هذا التطور قلق الوكالة، لا سيما وأن إيران تُعد الدولة الوحيدة غير النووية التي تقوم بالتخصيب عند هذا المستوى.

2. عدم الامتثال للالتزامات النووية منذ أربع سنوات

- **أشار التقرير إلى أنه قد مرَّت أربع سنوات منذ أن توقفت إيران عن تنفيذ التزاماتها النووية المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة**، بما في ذلك تطبيق البروتوكول الإضافي (AP) بشكل مؤقت. نتيجة لذلك، لم تتمكن الوكالة منذ ذلك الحين من إجراء عمليات وصول تكميلي في إيران؛ مما يعيق قدرتها على التحقق من الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني.

3. المواد النووية غير المعلنة والتناقضات في التصريحات الإيرانية

- **فيما يتعلق باتفاق الضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية**، تدعي إيران أنها أعلنت عن جميع المواد النووية والأنشطة والمواقع المطلوبة. إلا أن هذا الادّعاء يتناقض مع اكتشاف الوكالة لجسيمات يورانيوم من أصل بشري (أنشطة غير معلنة) في مواقع غير معلنة؛ مما يثير تساؤلات حول المواقع الحالية للمواد النووية والمعدات الملوثة.
- **كما رصد التقرير تناقضًا في ميزان المواد النووية المستخدمة في تجارب إنتاج معدن اليورانيوم في مختبر جابر بن حيان**، حيث لم تقدم إيران تفسيرًا لهذا التفاوت.

4. عدم تنفيذ إيران التزاماتها القانونية

- **لا تزال إيران غير ملتزمة بتنفيذ "الكود المعدل 3.1"**، وهو التزام قانوني يفرض عليها تقديم إخطارات مبكرة للوكالة بشأن أي منشآت نووية جديدة.
- **وعبّر المدير العام عن قلقه البالغ بشأن استمرار القضايا العالقة التي لم يتم حلها بعد**، مشيرًا إلى أنها نابعة من التزامات إيران بموجب اتفاق الضمانات الشاملة.

5. رفض إيران تعيين مفتشين إضافيين للوكالة

- **أعرب التقرير عن أسفه لرفض إيران قبول تعيين أربعة مفتشين إضافيين ذوي خبرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية**، رغم إبدائها استعدادًا للنظر في هذه المسألة. ويؤثر هذا الرفض سلبًا في قدرة الوكالة على إجراء عمليات التفتيش والرقابة بشكل فعال.

6. الجمود في تنفيذ البيان المشترك لعام 2023

- **لم يُحرَز تقدم ملموس في تنفيذ البيان المشترك الموقع في 4 مارس 2023 بين الوكالة وإيران**؛ حيث دعا المدير العام إيران إلى تنفيذ البيان بشكل عاجل من خلال الانخراط بجدية في التعاون.

ما الكود المعدل 3.1؟

الكود المعدل 3.1 هو جزء من اتفاق الضمانات الشاملة (CSA) الذي وقّعته إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. يتعلق هذا الكود بالتزام الدول بتقديم إخطارات مبكرة للوكالة بشأن أي خطط لبناء منشآت نووية جديدة، وهو تعديل للنسخة الأصلية من الكود 3.1 التي كانت تُلزم الدول بالإبلاغ فقط عندما تبدأ المنشأة في العمل فعليًا. وتجدر الإشارة إلى أن النسخة الأصلية من الكود كانت تتطلب من الدول الأعضاء في المعاهدة إبلاغ الوكالة بأي منشأة نووية جديدة قبل ستة أشهر (180 يومًا) يومًا من إدخال المواد النووية إليها أما النسخة المعدلة فقد اعتُمدت في عام 1992 من قبل الوكالة، وتُلزم الدول بتقديم معلومات تصميمية أولية (Design Information) إلى الوكالة "بمجرد اتخاذ قرار ببناء منشأة نووية أو التصريح بها"؛ أي في مرحلة مبكرة جدًا قبل البناء الفعلي ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز الشفافية وتمكين الوكالة من التحقق من طبيعة المنشأة منذ البداية.

ما علاقة الكود بالملف النووي الإيراني؟

في سياق إيران، يُعتبر "الكود المعدل 3.1" نقطة خلاف بين طهران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لعدة أسباب:

- **القبول الأولي:** في فبراير 2003، وافقت إيران على تطبيق "الكود المعدل 3.1" كجزء من تعاونها مع الوكالة لتوفير مزيد من الشفافية حول برنامجها النووي، خاصة بعد الكشف عن منشآت مثل نطنز وأراك التي لم تُعلن عنها سابقًا.
- **التراجع عن الالتزام:** في مارس 2007، أعلنت إيران تعليق تطبيق "الكود المعدل 3.1"، مدعية أن ذلك كان إجراءً طوعيًا وليس التزامًا قانونيًا ملزمًا، وأنها ستعود إلى النسخة الأصلية التي تتطلب الإبلاغ قبل 180 يومًا فقط من إدخال المواد النووية. وقد جاء هذا القرار بعد تصاعد

التوترات مع الغرب وإحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي.

- **موقف الوكالة:** ترى الوكالة أن تعليق إيران لهذا الكود يُعد انتهاكًا لالتزاماتها القانونية بموجب اتفاق الضمانات؛ لأن القبول الأولي للتعديل يجعله ملزمًا ولا يمكن التراجع عنه من جانب واحد دون موافقة الوكالة. وتطالب الوكالة إيران باستئناف تطبيقه لضمان الشفافية.

في النهاية، عدم تطبيق "الكود المعدل 3.1" يثير مخاوف الوكالة والمجتمع الدولي من أن إيران قد تبني منشآت نووية سرية دون إبلاغ مسبق؛ مما يعيق قدرة الوكالة على التحقق من الطبيعة السلمية للبرنامج. باختصار، "الكود المعدل 3.1" هو أداة رقابية تهدف إلى ضمان الإبلاغ المبكر عن المنشآت النووية، وفي حالة إيران، يُعد رمزًا للتوتر المستمر بينها وبين الوكالة الدولية حول مدى شفافية برنامجها النووي.

إجمالًا، فإنه مع استمرار تعقيد المشهد النووي الإيراني، يبدو أن الطريق نحو تسوية شاملة لا يزال مليئًا بالعقبات. ورغم بعض الإشارات الإيجابية، مثل استعداد إيران للنظر في تعيين مفتشين إضافيين ووقف زيادة التخصيب بنسبة 60%، فإن التقارير الأخيرة تؤكد أن التعاون لا يزال محدودًا؛ مما يزيد من حالة عدم اليقين حول النوايا الحقيقية لطهران.

في المرحلة المقبلة، سيكون مدى استجابة إيران لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي عاملًا حاسمًا في تحديد المسار الذي قد يتخذه هذا الملف. ومع تصاعد التوترات الإقليمية، وعودة شخصيات سياسية مؤثرة إلى الساحة الدولية، مثل إعادة انتخاب "دونالد ترامب"، قد نشهد تحولات في الموقف الأمريكي تجاه إيران؛ مما قد يعيد صياغة ملامح المشهد الدبلوماسي بشكل أعمق.

ما هو مؤكد أن الشهور القادمة ستكون حاسمة، سواء باتجاه مزيد من الضغوط والتصعيد، أو نحو تفاهمات جديدة تضمن حلًا وسطًا يحقق الحد الأدنى من مصالح جميع الأطراف. لكن حتى الآن، لا تزال الشكوك قائمة؛ مما يجعل الملف النووي الإيراني إحدى أكثر القضايا القابلة للاشتعال في السياسة الدولية.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ecss.com.eg

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies